

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي 1.1 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة حتى نهاية شهر شباط من عام 2019، بانخفاض نسبته 41.9% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الشهرين الأولين من عام 2019، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 3,597 رخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2019، مقارنة مع 6,016 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 40.2%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 1124 ألف م² خلال الشهرين الأولين من عام 2019، مقارنة مع 1933 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 41.9%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 حوالي 859 ألف م²، مقارنة مع 1552 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 44.7%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 حوالي 265 ألف م²، مقارنة مع 381 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 30.4%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الشهرين الأولين من عام 2019 ما نسبته 76.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 23.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 46.3%، تلاها محافظة الزرقاء بنسبة 15.1%، ومحافظة إربد بنسبة 13.6%، ومحافظة البلقاء بنسبة 6.3%، ومحافظة العقبة بنسبة 4.7%، ومحافظة جرش بنسبة 3.1%، ومحافظة المفرق بنسبة 2.9%، ومحافظة الكرك 2.3%، ومحافظة عجلون بنسبة 1.8%، ثم محافظة مادبا بنسبة 1.6%، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة في بقية المحافظات ما نسبته 2.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

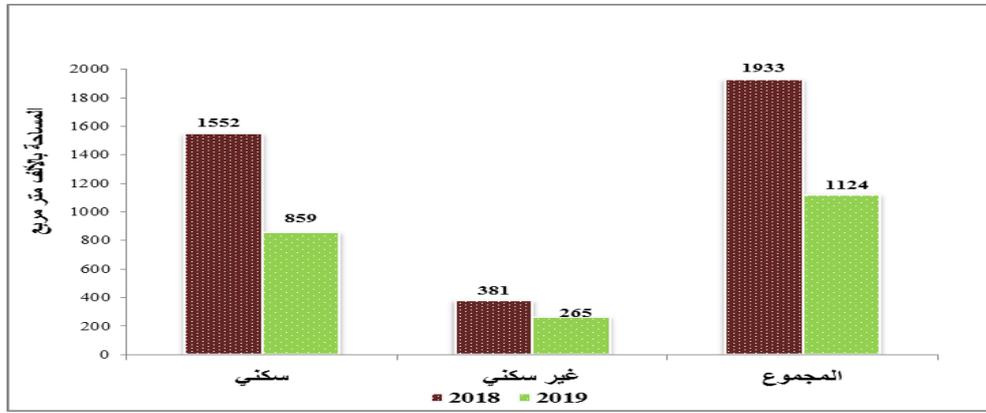
أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 69.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الشهرين الأولين من عام 2019، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 21.3% وإقليم الجنوب ما نسبته 9.4%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الشهرين الأولين من عام 2019 ما نسبته 49.8% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة سابقاً ما نسبته 50.2%.

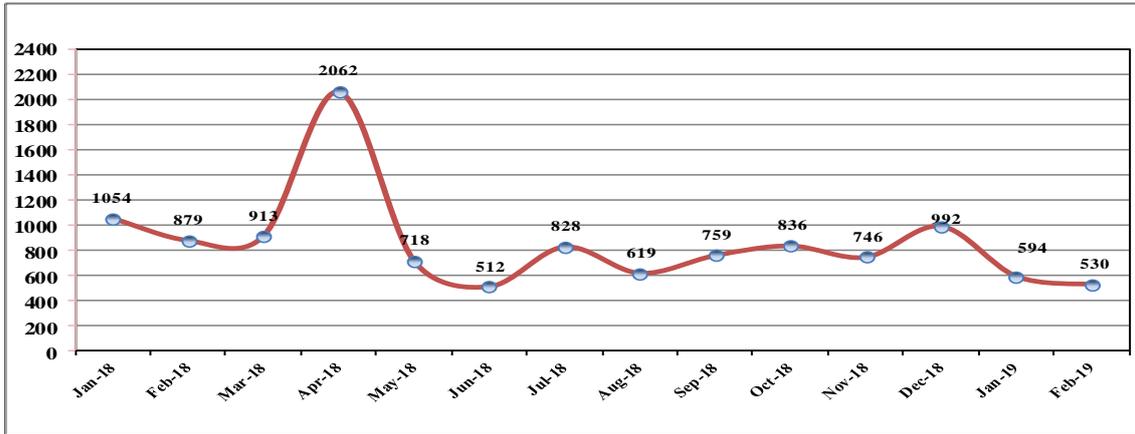
وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 560 ألف م² خلال الشهرين الأولين من عام 2019 مقابل 858 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 34.7%.

أما على مستوى شهر شباط لعام 2019، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 1680 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 530 ألف م² مقارنة مع 879 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 39.7%.

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الشهرين الأولين لعامي 2018 و2019



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2018 و2019 (بالآلاف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية

وغيرها، أما الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد محمد ضمرة أو الأنسة أمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (1327-5300700)